

الصالح
 قيمته لا يصلح في حق الزبالة من نصف قيمته وان صالحه علي
 عرف قيمته اكثر منه جازواها قبل بقوله هو سراج سعيبة
 النصف علي العبر ومن وكل رجلا بالصالح اي عن الموطأ قطع
 الوكيل لم يلزمه الوكيل ما عدا عليه اي بدل الصالح ما لم يضمنه الو
 كيل بل يلزمه الموطأ ما صالح عليه هذا اذا كان الصالح عن و اله
 او عن بعض ما عداه من الايمن اما اذا كان وكله بالصالح عن مال
 بحال فهو بمنزلة البيع فيكون المطالب بما مال الوكيل دون الم
 وكل وان صالح رجلا عنه اي عن رجل بلا امر من ذلك الرجل
صح ان يضمن الفضولي المال او اضاف في ماله اي حال نفسه
 بان قال صالحه علي هذا الا ان لم يضمنه الي نفسه ثم الصالح
 بقوله او قال صالحه علي الف وسلم الالف اليه والا اي وان لم
 يضمن اولم يضمنه الي ماله اولم يسلم الالف اليه المدي **توقف الصالح**
 وفي الخبر انه يتوقف عند البعض وعند البعض يتوقف علي الصالح
 فان اجازته المدي عليه جاز ولزمه الالف والا اي وان لم يميز
 بل طلب الصالح بل يثبت الصالح في الربح الصالح عما استحق
 اي وجب وثبت بصحة المداينة هي البيع بالربح ثم ذكر عقد
 المداينة مع ان الحكم في الفصيح كذلك حملا لامر المسلم علي الصالح
 اخر كعقد حقه واستقاط الباق في الامور حقه لانها
 دة الاكثر بالاجور ولو صالح عن الف حال علي نصف
 او علي

او علي الف موجد جاز الصالح ولو صالح عن الف درهم بل
 دنا نيره وجلة الي شهر او صالح عن الف موجد علي نصف
 حال او يبيض لا لا تجوز فيه لن ونسرف الاول بالاول والثاني
 بالثاني ومن له علي اخر الف فقال الواين للمديون ادعوا
 نصفه علي انكر بري اي في الحال من الفضل ففعل بري
 من النصف الاخر والا اي وان لم يرد اليه خمس ما يقضي الف لا
 يري من الفضل وعاد الالف عليه عندهما وعند اي يوسف لا
 يعود ولو قاله لاخر لا تترك بما لك حتى توخره اي مطلق
 لته علي او تخط بعض المال ففعل عليه اي لزمه وليس
 للداين ان يطالب المديون في الحال ولا بما حقه هذا اذا قاله
 سراحتي لو قاله علانية بحضور الشهود يوخذ المقر بالمال في
 الحال **فصل في الدين المشترك** وهو ما حصل بسبب
 مشترك كالمراغ بعد اشتراك حنيفة واحدة او استهلك انسان
 وكان الدين ميراثا بين الورثة فان كان دين بينهما ثم صالح
 احدهما عن نصبه علي ثوب لشريكهم الاخران يتبع
 ويطالب المديون بنفسه او خز نصف الثوب من شركته
 الا ان يضمن ربع الدين حينئذ لا يخر نصفه ولو قبض احد
 الشريكين نصيبه لشركته ان يشركه الشريك في الاخر فيه
 ورجعا بالباقي علي الفرع ولو اراد احد هاتين ياخذ حصته